إقتصاد

عصام شلهوب

# لبنان في مرمى صندوق النقد الدولي
# الإصلاحات لا تكفي لإنقاذ الثقة

**بات لبنان اليوم، بعد سنوات من الانهيار المالي، وأكثر من ستة عقود من الازمات المتراكمة، على مفترق طريق مع المؤسسات المالية الدولية. وقد سعى الوفد اللبناني في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في واشنطن، الى احياء الاقتصاد، استعادة الثقة، وتحسين شروط المعيشة لمواطنين لطالما تضرروا من الازمات**

لكن الطريق لا تزال طويلة، الشروط كثيرة، والتحديات السياسية والاقتصادية كبيرة. في حين تشهد الساحة المالية اللبنانية في هذا الخريف مفاوضات مفصلية مع مؤسسات التمويل الدولية، في ظل تحديات داخلية واقليمية متداخلة. وبينما سعى الوفد اللبناني الى استعادة الثقة الدولية وتأمين تمويل ضروري، تصر تلك المؤسسات على شروط اصلاحية صارمة تشكل اختبارا حقيقيا لإرادة الاصلاح والتنفيذ في لبنان.

منذ انهيار الثقة في القطاع المصرفي عام 2019، دخل لبنان في مرحلة من الانكماش الاقتصادي العميق، ترافقت مع انهيار قيمة الليرة، ارتفاع معدلات الفقر، وتجميد مدخرات واسعة لدى المودعين. حكومة الرئيس نواف سلام اعلنت عن التزام اصلاحي شامل، وتحديدا في قطاعات المالية العامة والمصارف والحوكمة، في محاولة لضمان ان لا تكرر البلاد الاخطاء التي اوصلتها الى الحضيض الاقتصادي.

لكن المدارس الدولية تتوخى الحذر وتؤكد ان التصريحات وحدها لا تكفي، بل ان التنفيذ الفعلي هو المفتاح، وان اي دعم دولي سيمنح فقط إذا توافرت شروط واضحة وسياقات تنفيذية مقبولة.

- صندوق النقد الدولي من الزيارة الى التوصيات:

في الفترة من 10 الى 13 آذار 2025، زار فريق من صندوق النقد الدولي برئاسة ارنستو راميريز ريجو بيروت، حيث التقى مع الرئيس جوزف عون، رئيس الحكومة، حاكم مصرف لبنان، ووزراء في الحكومة لاستعراض الاوضاع المالية والخطط الاصلاحية. بعد الزيارة، اصدر وفد البنك الدولي بيانا، رحب فيه بطلب لبنان برنامجا مدعوما، لكنه اشار الى ضرورة معالجة نقاط جوهرية في الاصلاح البنيوي والحوكمة المالية.

في مرحلة لاحقة، أكد المتحدث الرسمي باسم الصندوق ان لبنان في حاجة الى استراتيجية شاملة لإصلاح الاقتصاد تتضمن وضوحا في البيانات، شفافية، وتحولا جديا في السياسات المالية. كما اشار الى ان الاصلاحات التي انجزت حتى الان ليست كافية، وان الدعم الخارجي بشروط ميسرة سيكون ضروريا.

من جهة اخرى، أعلن الصندوق في تغطية اعلامية ان فريقا فنيا سيزور لبنان لمتابعة المحادثات وتقييم التقدم في الاصلاحات الجوهرية، خصوصا في ما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي والضوابط

> **المدارس الدولية تتوخى الحذر وتؤكد ان التصريحات وحدها لا تكفي**

الرقابية. هذا التحرك يدل على ان الحوار لم ينقطع بل دخل مرحلة التحقق والتقييم الميداني.

في تقريره الاخير صنف البنك الدولي الوضع اللبناني بأنه لا يزال هشا، لكنه تلمس بصيص امل في حال تحققت الاصلاحات الملحة. وجدت في التقرير تقديرا لنمو للاقتصاد اللبناني يقدر بـ4.7% لعام 2025، مشروطا بتحسين السياحة، استقرار السياسة، والاصلاحات المالية. التقرير لفت الى ان الاقتصاد اللبناني قد انكمش بنسبة 7.1% في 2024، مما يعكس مدى الضرر الذي لحق بالبلاد. واكد البنك الدولي ايضا ان دعمه سيأخذ شكل تمويلات فنية ومشروعات استثمارية بشرط التقدم في الاصلاحات الهيكلية، خصوصا في القطاعات الاجتماعية والبنية التحتية.

في خضم الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي في واشنطن، شارك رئيس لجنة الاقتصاد النيابية النائب فريد البستاني، في 14 تشرين الأول الماضي، في الندوة الاساسية التي حملت عنوان: Strengthening Financial System Resilience in Uncertain Times أي دعم صلابة النظام المالي في ظل ظروف غير مستقرة.

خلال هذه الندوة، تمت مناقشة كيفية تعزيز صلابة القطاع المالي من خلال بناء القدرات واقامة شراكات قوية، مثل صندوق استقرار القطاع المالي، حيث تتلاقى جهود الاصلاح في الدول مع خبرات صندوق النقد الدولي والدعم المقدم من الشركاء المانحين.

من هنا، بدا جليا أن العمل على خروج لبنان من ازمته المالية لا يمكن ان يتحقق من دون اعتماد سياسات اقتصادية ومالية حديثة مبنية على الشفافية والحوكمة وفق المعايير الدولية، بما يضمن النمو المستدام ويحول دون تكرار الاخطاء البنيوية التي ادت الى الانهيار.

ان الربط بين مضمون تلك الندوة وما تناقشه المؤسسات الدولية من شروط، يوضح ان ما يطلب من لبنان ليس محصورا في البنى القانونية فحسب، بل يمتد الى ثقافة الادارة المالية والعلاقة بين الدولة والمصارف والشركاء الدوليين.

في 24 نيسان 2025، اقر البرلمان اللبناني تعديلا لقانون سرية المصارف، وقد شكل نقطة مركزية لمحاولة تلبية متطلبات الشفافية التي يضعها الصندوق. اصبح في امكان الجهات المصرح لها والفريق الرقابي الوصول الى سجلات مصرفية تمتد الى 10 سنوات، ولم يعد القانون يقتصر على ارقام الحسابات بل يسمح بالكشف عن اسماء المودعين المعنيين في حالات محددة. هذا التعديل شكل انتصارا رمزيا للحكومة الجديدة في مسار الاصلاح، لكن الصندوق اشار الى أن التعديل يجب أن يترجم الى استخلاص عملي وتحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفساد واعادة الثقة.

اقر قانون اعادة هيكلة المصارف، لكن بموجب بيانات الصندوق لا يزال في حاجة الى تعديل ليتماشى مع المعايير الدولية، خصوصا في شأن حماية المودعين الصغار وضمان استقلالية الجهات التي تتحمل المسؤولية.

من أبرز نقاط الخلاف: آلية توزيع الخسائر بين الدولة والمصارف والمودعين، الجداول الزمنية للتعويض، سبل تجنب تحميل العبء على الفئات الاكثر هشاشة.

الصندوق دعا ايضا الى أن تتضمن موازنة 2026 اصلاحات ضريبية اكثر طموحا لتعزيز الايرادات وزيادة الانفاق الاجتماعي والاستثماري.

وقد وضعت الحكومة مشروع قانون معالجة الفجوة المالية (Fiscal Gap Law) قيد التداول، او ما يعرف بإعادة الانتظام المالي، كآلية لتحسين ايرادات الدولة وتقليص العجز. هذه الورقة تعد مؤشرا مهما على الجدية في الإصلاح، وقد لاحظ الصندوق والبنك الدوليين انها ستكون معيارا لمدى الجدية اللبنانية في اعادة بناء السياسة المالية.

كما ينتظر ان تتبنى الدولة اصلاحات ضريبية تراعي العدالة والكفاءة، وتعزز التحصيل الضريبي عبر رقمنة الادارة وتقوية الاجهزة الرقابية.

هناك مجموعة من الفرص ابرزها:

- التزام لبنان الخطوات التشريعية ◄

# إقتصاد

◄ الاخيرة، إذا ترجم الى تنفيذ فعلي يمكن أن يعيد الثقة الدولية ويحرر الدعم النقدي والتقني من المؤسسات المانحة.
- بنيت الخطة قصيرة الاجل للبنك الدولي لتمكين انجازات يمكن قياسها خلال سنة، مما يعطي لبنان منصة لاثبات جدارته.
- التوقعات الاقتصادية التي تراهن على النمو بنسبة 4.7% عام 2025، في حال ما تحققت قد تشكل بداية انتعاش فعلي للقطاعات الانتاجية والخدماتية.

اما المخاطر فأبرزها:
1- التأخير في التشريعات او تعديلها بشكل سطحي قد يفقد الصدقية امام الصندوق.
2- الضغوط السياسية الداخلية او التعطيلات نتيجة الانقسامات قد تبطئ التنفيذ.
3- تأثر لبنان بالأزمات الاقليمية يضعف توقعات النمو ويزيد من مخاطر الارتداد.
4- تحميل الخسائر على المودعين او الفئات الضعيفة من دون عدالة او حماية

**لبنان في حاجة الى استراتيجية شاملة لإصلاح الاقتصاد**

قد يثير احتجاجات سياسية واجتماعية.
استأنف لبنان رسميا في ايار 2025، مفاوضاته مع صندوق النقد بعد توقف طويل، ضمن هدف الوصول الى اتفاق تمويل جديد يعيد الاستقرار ويحرر موارد للدعم الاجتماعي والانمائي. هذه الاجتماعات تمهد لإعداد مذكرة سياسات اساسية تتضمن اصلاحات مالية وهيكلية عرضت على مجلس الصندوق.
وقد اشار الصندوق في بياناته الى أن لبنان حقق بعض التقدم، لكن لا تزال امامه خطوات كبيرة لتأهيله الى برنامج رسمي. كما اكدت تقارير ان اعتماد النصوص التشريعية لا يكفي وحده، بل ان التنفيذ والمراقبة هما ضرورتان حتميتان.
ووضعت المؤسسات المالية الدولية توصيات استراتيجية لمرحلة التطبيق منها:
• اتمام صياغة وتبني النصوص النهائية بقوة ملزمة، خاصة قانون اعادة هيكلة البنوك وتوزيع الخسائر، بحيث تحمي الفئات الضعيفة.
• نشر برنامج شفاف للتطبيق ومؤشرات اداء منفذة تعرض على المجتمع الدولي والمحلي.
• تعزيز قدرات الاجهزة الرقابية، التمويل الرقمي، والشفافية في البيانات المالية والاحصاء.
• دمج صندوق استقرار مالي داخلي/خارجي يسهل اعادة رسملة المؤسسات المصرفية وموازنة الخسائر بالشراكة مع المانحين الدوليين.
• تنفيذ الاصلاحات الضريبية وتحسين الادارة المالية للدولة عبر رقمنة التحصيل ومكافحة التهرب وتوسيع القاعدة الضريبية.
يواجه لبنان اليوم اختبارا كبيرا، ليس في اعلان النيات بل في التنفيذ. المؤسسات الدولية والممولون يبحثون عن دلائل ثابتة على التزام لبنان ان يكون الشريك الجاد في الاصلاح، لا مجرد منصة لعروض كلامية.
ان مشاركة لبنان الرسمية ان عبر الوفد الرسمي او عبر النواب المشاركين، تبرز ان لبنان ليس مجرد مستفيد من النصائح الدولية فحسب، بل جزء من خطاب عالمي بات يروج لبناء انظمة مالية اكثر مرونة في فترات عدم استقرار.
إذا نجحت الحكومة والسلطات في تجسيد هذا الخطاب بالإجراءات الفعلية، يمكن للبنان ان يخطو نحو صفحة جديدة من الاستقرار والنمو. اما اذا اخفقت، فالأزمة الحالية ستظل تلاحقه وربما ستزداد تعقيدا.

ولّعها صحّ!

ASH DASH SARL
Accounting@ashdashlb.com